Mission Permanente
du Royaume du Maroc
Genève

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية
جنيف

كلمة

الأستاذ محمد بوزبع

وزير العدل

بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان

جنيف ، الاثنين 19 يونيو 2006

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الجمعية العامة؛

السيدات والسادة رؤساء الوفود؛

السيد الأمين العام للأمم المتحدة ؛

السيدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان ؛

حضرات السيدات والسادة؛

اسمحـــوا لي بداية أن أتقدم لكم سعادة السفير لويس ألفونسو دي آلبا بتهانئي الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة التاريخية لمجلس حقوق الإنسان، وهي دورة تشكل اللبنة الأولى في مسار طويل يهدف إلى النهوض الشامل بوضعية الكائن البشري بدون استثناء.

و أغتـــنم هذه الفرصة لأهنئ باقي أعضاء المكتب على الثقة التي حظوا بها وكل أعضاء المجلس على انتخابهم، وأشكر الدول التي ساندت ترشيح المغرب لعضوية المجلس، وأنوه بجهود الـــسيدة لويز آربور المفوضة السامية لحقوق الإنسان وبإخلاصها وتفانيها والتزامها الدؤوب بقضايا حقوق الإنسان.

كمـــا أود التـــنويه بالمجهـــودات القيمة التي قامت بها السلطات السويسرية من الناحية التنظيمية والاحتفائية من أجل إنجاح الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان.

السيد الرئيس ؛

حضرات السيدات والسادة ؛

يـــنعقد الاجتماع المؤسس لمجلس حقوق الإنسان في ظرف ملائم تتوفر فيه كل العناصر الـــضرورية لبزوغ عالم متضامن ، يتمتع فيه الجميع بحقوقهم المادية والمعنوية. ولهذه الغاية فإن المغرب الذي قصد أن يجعل من نشر حقوق الإنسان دعامة لسياسته ورهانا أساسيا لبناء مجتمع ديمقراطي، لم يتوان منذ البداية في التعبير بوضوح وقوة عن مساندته ودعمه لإحداث مجلس

لحقـــوق الإنـــسان. وهو يعرب الآن عن أمله في أن نستثمر جميعا هذا الظرف التاريخي الذي يتاح للإنسانية من أجل خلق جو من التعاون والتآزر الدوليين، يأخذ بعين الاعتبار الإنجازات الإيجابـــية والتقدم اللذين حققتهما لجنة حقوق الإنسان، مع البحث عن تجاوز أوجه الضعف والمحدودية اللذين أثرا سلبا على عملها.

ويـــتطلع المغـــرب إلى أن يجند المجلس كل طاقاته لفائدة احترام حقوق الإنسان وإعمال المواثـــيق الدولية المتعلقة بها من طرف الدول الأعضاء، في إطار استراتيجية ترتكز على تقوية التعاون والمساعدة في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن يراعي المجلس في ذلك التنوع الثقافي للدول ووتيرة ومستويات نموها.

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة ؛

إن قـــيمة ومصداقية المؤسسات تبقى رهينة بإرادة وعزيمة مكوناتها. لذلك، فإن المغرب – إسوة بما عبر عنه السيد الأمين العام للأمم المتحدة – يأمل أن يكون هذا المجلس أداة فعالة لتطوير تعاون دولي قوي من أجل حماية وتطوير حقوق الإنسان وليس مجرد مضمار للخلافات العقيمة والنقاشات الحادة غير المجدية.

وحـــتى يتـــسنى ذلك، فإنه من المناسب جدا أن يتم استثمار هذا المجلس كمنبر حقيقي للتعبير عن الأفكار، ووضع القواعد، وإحداث آليات المراقبة والتوجيه والمساعدة. وسيكون علـــى المجلس كذلك أن يعمل على تحقيق أهداف واقعية من شأنها العمل على تحسين ظروف عـــيش جمـــيع الأفـــراد وحماية كرامتهم. وقد تؤثر كل مقاربة أخرى سلبا على مصير هذه المؤسسة، وتخيب كل الآمال التي علقتها المجموعة الدولية على إنشائها. إن الأمر لا يتعلق هنا

بتمنيات أو تحليلات غير واقعية، ولكن بهدف مشروع وقابل للتحقيق يستوجب منا جميعا بذل قصارى الجهود من أجل بلوغه.

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة؛

إن المغـــرب يدعـــو إلى الانخراط في تفكير رصين يدعم تفاهما متبادلا وديناميا بين كل الفـــاعلين ويحمي مصالح كل فئات المجتمع. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، يتعين أن ينصب هـــذا الـــتفكير على تقوية دبلوماسية وقائية لحقوق الإنسان تأخذ بعين الاعتبار كون تحقيق السلام يمر لا محالة عبر الاحترام المنهج لحقوق الإنسان وتحسين مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعـــي والثقافي. وهي مقاربة من شأنها أن تسمح للمجلس بإرساء علاقة عقلانية بين الطموحات وبين الوسائل الضرورية لتحقيقها.

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة

إن أهداف ومرامي مجلس حقوق الإنسان توجد في صلب السياسة التي ينهجها المغرب مـــنذ ســـنين من أجل إرساء أسس دولة الحق والقانون ودعم الديمقراطية وترسيخ الممارسة الفعلية والشاملة لحقوق الإنسان من طرف كافة مكونات المجتمع المغربي دون إقصاء أو تمييز. ويظـــل المغـــرب ملتزما بحماية الحريات الأساسية والدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها ونشر ثقافتها والالتزام بمبادئها كما هي متعارف عليها عالميا.

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة

يواصل المشروع السياسي المجتمعي الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استكمال حلقات بنائه، وهو مشروع يجعل من الإنسان محورا وهدفا، ومن حقوق الإنسان دعامة أساسية، ومن الديمقراطية حصنا منيعا، ومن الحداثة والتنمية طموحا يلتف حوله الجميع في إطار دولة ديمقراطية حداثية متمسكة بهويتها وخصوصياتها، تعتمد اللامركزية وعدم التمركز في جميع أقاليمها، مع مراعاة خصوصيات كل جهة، وهو المشروع المجتمعي الذي يعكسه عزم المغرب على حل الخلاف المصطنع حول أقاليمه الجنوبية في إطار حكم ذاتي متفاوض عليه بين جميع الأطراف ويضمن الوحدة الترابية للمغرب وسيادته الوطنية.

وإن المغرب المنفتح على العالم، المؤمن بقيم حقوق الإنسان وبالقواسم الإنسانية المشتركة، بما يلزم ذلك من تعزيز المؤسسات، وملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية، وسن القوانين المتماشية مع روحها، ودعم استقلال القضاء، وتحديث الإدارة وإصلاحها وتحسين أوضاع حقوق الإنسان لكافة مواطنيه، يظل منشغلا بالأوضاع اللاإنسانية التي يعيشها المغاربة المحتجزون بمخيمات تندوف ضدا عن إرادتهم ويدعو إلى فك الحصار عنهم.

ومـــن منطلق الوعي بالأهمية البالغة للرصيد القانوني الدولي في دعم نشر وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، صادق المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقدم بانتظام تقاريره الوطنية برسم إعمالها. وهو يجعل من مراعاة واتباع توصيات وملاحظات الأجهـــزة المنشأة بمقتضى هذه المواثيق أولوية وطنية تحظى بكل الاهتمام من أجل العمل على تنفيذها فعليا.

وبهـــذه المناسبة فإننا ننوه بالدور النشيط والهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في المغـــرب من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ونشر الوعي بمبادئها، والتصدي والتنبيه لكل انزلاق أو مساس بحقوق الإنسان كيفما كان مصدره.

كمـــا عمـــل المغرب على تعزيز المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان بدعم دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وإنشاء ديوان المظالم والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وعدة مؤسسات أخرى.

وقـــد تـــوج العمل في مجال حقوق الإنسان بإنهاء هيئة الإنصاف والمصالحة لمهمتها التي دامـــت قرابة سنتين قضتهما في العمل على الكشف عن الحقيقة وتحقيق المصالحة الوطنية، من أجل طي صفحة انتهاك حقوق الإنسان وجبر الضرر وتثبيت ضمانات عدم تكرار ما مضى.

أمـــا علـــى مستوى ملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية، فقد قام المغرب بعملية إصلاح واسعة شملت عدة نصوص من بينها قانون الأسرة والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون السجون والقانون المنظم لدخول الأجانب إلى المغرب وقانون الشغل وقوانين الحريات العامة وقانون تجريم التعذيب الذي تبنى التعريف الوارد في الاتفاقية الدولية ، إضافة إلى رفـــع الـــتحفظات عن العديد من الاتفاقيات. ولا تزال لجنة مختصة بوزارة العدل تدرس مواضـــيع هامـــة كعقـــوبة الإعـــدام والمصادقة على قانون المحكمة الجنائية الدولية وملاءمة التشريعات الوطنية.

كمـــا تـــبذل الحكومة جهودا من أجل تنمية ثقافة حقوق الإنسان داخل السجون وبين الـــسجناء وأنسنة الحياة في الوسط السجني.ويحتل برنامج تكوين الأحداث وصغار السن في مراكز الإصلاح والتهذيب أولوية خاصة، بهدف تهيئتهم للاندماج السليم داخل المجتمع.

وقد انصب الاهتمام كذلك على السجناء المحكومين في قضايا التطرف والإرهاب من أجل إعطـــائهم تعلـــيما دينيا يرتكز على قيم التسامح والتعايش والحوار، ونبذ العنف والتطرف وكراهية الآخر.

أمـــا مدونة الأسرة التي دخلت حيز التنفيذ منذ سنتين والتي شكلت حدثا تاريخيا رسخ مـــبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، فقد أبان تطبيقها الميداني عن نتائج طيـــبة لصالح الأسرة المغربية وحقوق المرأة والطفل، وسيزيد من تعزيز هذه المكتسبات تفعيل القرار الملكي السامي ليوم **30** يوليوز **2005** بشأن منح الجنسية المغربية لأبناء المرأة المغربية من زوج أجنبي.

وفـــيما يخص موضوع محاربة العنف ضد النساء، تواصل الحكومة جهودها بشراكة مع المـــنظمات غـــير الحكومية من أجل محاصرة هذه الآفة المشينة والقضاء عليها من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.

وبالنسبة لدعم حقوق الطفل، اعتمدت الحكومة مؤخرا الخطة الوطنية للطفولة والعديد مـــن البرامج التي تعزز مكتسبات هذه الفئة من المجتمع وتفتح الأبواب أمام ضمان المزيد من حقوقها.

وفي إطار انخراط المغرب في أهداف الألفية للتنمية، تميزت السنة الأخيرة بانطلاق المبادرة الوطنـــية للتنمـــية البشرية باعتبارها مشروعا مندمجا يهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والوصـــول إلى تنمـــية مـــستدامة مبنية على أسس الحكامة الجيدة وسياسة القرب والتدبير الشفاف والعقلاني للموارد المالية والبشرية.

ويرتبط بموضوع التنمية مشكل الهجرة السرية الذي أضحى ثقله يزداد على المغرب يوما بعد يوم بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية وبآثاره المتعددة، الأمر الذي يتطلب من الجميع مقاربة شاملة تتجاوز المنطق الأمني إلى المنطق التنموي التشاركي بين دول المصدر ودول المعبر ودول الاستقبال، وستحتضن بلادنا خلال شهر يوليوز القادم المؤتمر الأفرو-أوروبي حول الهجرة والتنمية.

السيد الرئيس؛
حضرات السيدات والسادة ؛

يتابع المغرب باهتمام شديد الوضع اليومي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والانعكاسات السلبية لذلك على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه في العيش الكريم والآمن وتوفير أبسط الظروف المعيشية والصحية لأبنائه. إن هذه الأوضاع الصعبة تفرض علينا جميعا تكثيف الجهود من أجل تفعيل مسلسل المفاوضات لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس؛
حضرات السيدات والسادة ؛

في الختام أكرر الالتزام الحازم للمغرب بالمساهمة الفاعلة في أشغال المجلس، مع إعطاء الأولوية لتعاون نشيط وتنسيق مستمر لخلق جو من الثقة المتبادلة من شأنه ضمان حماية واحترام حقوق الإنسان من طرف جميع الدول وفي كل مناطق العالم.

مع خالص متمنياتي بالتوفيق والنجاح لأشغال هذا المجلس، والسلام عليكم.